

CDIP/14/INF/6

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 17 سبتمبر 2014

## اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية

### الدورة الرابعة عشرة

جنيف، من 10 إلى 14 نوفمبر 2014

### تقرير عن استخدام الملكية الفكرية في البرازيل (2011-2000)

من إعداد السيد سيرجيو بولينو دي كارفالو، المعهد الوطني للملكية الصناعية (INPI) بالبرازيل، والسيدة مارينا فيلغيراس خورخي، المعهد الوطني للملكية الصناعية بالبرازيل، والسيدة فيرا بينيرو، المعهد الوطني للملكية الصناعية بالبرازيل، والسيد فيليبي لوبيز، المعهد الوطني للملكية الصناعية بالبرازيل، والسيد سيلسو سامبايو، المعهد الوطني للملكية الصناعية بالبرازيل، والسيد ليوناردو ريبيرو، المعهد الوطني للمقاييس والجودة والتكنولوجيا (INMETRO) بالبرازيل بالتعاون مع الأمانة.

1. يحتوي مرفق هذه الوثيقة على دراسة عن استخدام الملكية الفكرية في البرازيل، وقد أُعدت الدراسة في إطار مشروع الملكية الفكرية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية (CDIP/5/7 Rev.).

2. واللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية مدعوة إلى الإحاطة علماً بالمعلومات الواردة في مرفق هذه الوثيقة.

[يلي ذلك المرفق]

## تقرير عن استخدام الملكية الفكرية في البرازيل

### ملخص عملي

بذلت البرازيل جهداً ملحوظاً من أجل مواءمة سياساتها وهيكلها لتشجيع الابتكار فيما يتعلق بالبلدان المتقدمة. وتميزت السنوات العشر الماضية بوجود تحسينات فعالة في الحوكمة وزيادة كفاءة التكامل بين السياسات والصكوك والوكالات. وفي هذا الصدد، تغير الإطار القانوني لنظام حماية الملكية الفكرية في البرازيل لكي يشمل الوثيقة الحتمية لجولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات)، بما في ذلك اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق تريبس). وكانت أهم التغييرات تتعلق بنطاق الحماية الذي اتسع ليشمل جميع مجالات المعرفة. ونتيجة لاتفاق تريبس (المادة 27)، أقر قانون الملكية الصناعية الجديد (القانون رقم 96/9.279) بمنح براءات اختراع "للمواد أو المكونات أو المنتجات التي تم الحصول عليها بوسائل أو عمليات كيميائية، والمواد أو المكونات أو المخاليط أو المنتجات الغذائية أو الدوائية الكيميائية، والأدوية من أي نوع، وكذلك طرق تصنيع كل منها أو تعديله"؛ ولكن وقع الاختيار على الحماية الفريدة للأصناف النباتية وأنواع الكائنات الحية الدقيقة.

وتقدّم البيانات الواردة في هذا التقرير أدلة على أنّ البرازيل تتجه نحو نظام ابتكار أكثر نضجاً. والهبوط المنتظم لطلبات نماذج المنفعة من عام 2000 إلى عام 2011 (7%) والنمو السريع لطلبات براءات الاختراع يؤكدان هذا الاتجاه. ففي هذه الفترة، زادت طلبات براءات الاختراع بنسبة 63%، وبلغ مجموعها أكثر من 28 000 طلب في عام 2011. وعلاوة على ذلك، زادت طلبات البراءات التي أودعها المقيمون (99% مباشرة مع المعهد الوطني للملكية الصناعية) بنسبة 46% من نحو 3 200 طلب سنوياً في عام 2000 إلى نحو 4 700 طلب في عام 2011. ومن الجدير بالملاحظة أيضاً زيادة طلبات معاهدة التعاون بشأن البراءات المودّعة من المقيمين منذ عام 2009، وهو العام الذي بدأ فيه المعهد الوطني للملكية الصناعية العمل كإدارة للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي. ويتضح من البيانات الخاصة بطلبات البراءات حسب بلد المنشأ أن الولايات المتحدة تمثل نحو 30% من براءات الاختراع، وتليها البرازيل (16%) ثم ألمانيا (10%) ثم اليابان (9%). وتمثل الطلبات المودّعة من فرنسا وسويسرا أيضاً نحو 5% من طلبات البراءات لكل منهما. وفي هذه الفترة، تبرز اليابان والصين بوصفهما البلدان اللذان أظهرتا نمواً كبيراً في طلبات براءات الاختراع.

وفيما يتعلق بالتوزيع على القطاعات التكنولوجية، لم تحدث أي تغييرات تُذكر خلال هذه الفترة، ولا تزال الغلبة لطلبات غير المقيمين. واستحوذ قطاع الكيمياء على أكبر نسبة من إجمالي الطلبات (أكثر من 40%)، تلتها الهندسة الميكانيكية (أكثر من 20%) ثم الهندسة الكهربائية (14%) ثم الأدوات (11%) ثم المجالات الأخرى (7%). وتحليل طلبات البراءات المودّعة في عام 2011 حسب المجالات التكنولوجية يختلف وفقاً لمنشأ مُودعي الطلبات، ويشير إلى التباين بين القدرات التكنولوجية الداخلية والمجالات التي تحظى بأهمية كبيرة وحماية قوية من قبل غير المقيمين. وعلاوة على ذلك، عند مقارنة توزيع الطلبات بين المقيمين وغير المقيمين، يتضح أن قطاعات التكنولوجيا تتبّع الترتيب نفسه من حيث الأهمية. ففي قطاع الكيمياء، يستحوذ المقيمون على نسبة أقل من الطلبات - 30% تقريباً - في حين أنهم يمثلون 43% من إجمالي الطلبات. ويستحوذ المقيمون على حصة أكبر في قطاع الهندسة الميكانيكية و"المجالات الأخرى".

ويتضح من البيانات أيضاً أن الأفراد يمثلون أكثر من 70% من مجموع طلبات البراءات في عام 2000 (2 286 طلباً)، بينما تبلغ نسبة الشركات 26.8% (861 طلباً)، وتشارك الجامعات بنسبة صغيرة هي 2%. ويلاحظ خلال هذه الفترة وجود زيادة كبيرة في عدد طلبات البراءات المقدمة من الجامعات والشركات. فنكاد نكون طلبات الشركات قد تضاعفت (1 619) حيث بلغت نسبتها 34.2% من إجمالي الطلبات في عام 2011، في حين أن طلبات الجامعات شهدت زيادة قدرها 13.8% في عام 2011 حيث بلغ مجموعها 652 طلباً. وزادت أيضاً طلبات البراءات الفردية بنسبة 7.5% (2 459 طلباً)

ولكن انخفضت حصتها في إجمالي عدد الطلبات إلى 52%. ولذلك تتغير إحصاءات توزيع مودعي الطلبات. ويمكن أن يُعزى ذلك إلى الحوافز العديدة التي تُقدِّمها سياسات الابتكار والسياسات الصناعية الحديثة، وأيضاً إلى التغييرات الداخلية في المعهد الوطني للملكية الصناعية بالبرازيل الذي أصبح أكثر نشاطاً في مبادراته التي تهدف إلى نشر المعلومات الخاصة بالملكية الفكرية بين الجامعات والشركات.

وفما يتعلق بتحليل طلبات البراءات حسب القطاعات الاقتصادية، يشير التقرير إلى المشاركة الكبيرة للجامعات ومعاهد البحوث الحكومية التي تُصنَّف في الأقسام التالية: "التعليم"، و"الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي" (وهذا القسم يشمل معاهد البحوث الحكومية ومعاهد البحوث التكنولوجية من الجيش والقوات الجوية)، و"البحث العلمي والتنمية" (الذي يشمل أيضاً المؤسسات الخاصة والعامة التي تُموَّل للبحوث). وهذه القطاعات ككل تمثل 19% من إجمالي طلبات المقيمين في عام 2006، وبلغت نسبتها 31% في عام 2011. وللقطاع الصناعي أيضاً نسبة كبيرة من طلبات المقيمين. وقد زاد عدد طلبات البراءات في قطاع المعدات الكهربائية إلى أكثر من الضعف في هذه الفترة، فزادت حصته النسبية من 4.4% إلى 8.5%. ولا يزال قطاع الآلات والمعدات أحد أهم القطاعات في عام 2011 (6.2%) رغم انخفاض حصته في الفترة من 2006 إلى 2011.

وخلال الفترة من عام 2000 إلى عام 2011، منح المعهد الوطني للملكية الصناعية بالبرازيل أكثر من 38 000 براءة اختراع، منها 34 291 براءة مُنحت لغير المقيمين، و3 985 للمقيمين. وبالنظر إلى التوزيع على مدى السنين، يتضح أن المعهد منح 6006 براءات اختراع في عام 2000، وانخفض عدد البراءات إلى 2 100 براءة في عام 2004، ووصل إلى 3 437 براءة في عام 2011. والبلدان الأجنبية الرئيسية التي مُنح سكانها براءات اختراع خلال الفترة المُحلَّلة هي الولايات المتحدة، بنسبة 34% من مجموع البراءات، وألمانيا، بنسبة 14%، وفرنسا، بنسبة 7%، واليابان، بنسبة 5%.

ورغم الانخفاض المُلاحظ في طلبات نماذج المنفعة خلال هذه الفترة الذي بلغت نسبته 7% تقريباً، تجدر الإشارة إلى أنه ليس مستمراً. ففي بداية العقد، بين عامي 2000 و2004، كانت طلبات نماذج المنفعة تسير في اتجاه تصاعدي، فزادت الطلبات حينئذٍ من 3 300 إلى 3 600. ومنذ ذلك الوقت، انخفض إجمالي عدد طلبات نماذج المنفعة المُودعة في البرازيل انخفاضاً حاداً بين عامي 2004 و2007 (-15%)، وتلى ذلك انتعاش في الفترة 2008-2009 (11%)، ثم تراجع مرة أخرى (-11%) في الفترة 2010-2011 إلى مستوى أقل مقارنةً ببداية الفترة. وبالنظر إلى منشأ مودعي الطلبات غير المقيمين يتضح أن أكثر من 50% من طلبات غير المقيمين أُودعت في مقاطعة تايوان الصينية (21%)، والأرجنتين، والولايات المتحدة الأمريكية، والصين (11% لكل منهما). وفيما يتعلق بطلبات نماذج المنفعة حسب القطاع التكنولوجي، يستحوذ قطاع الهندسة الميكانيكية والمجالات الأخرى على أكبر حصة في إجمالي الطلبات، بنسبة تقترب من 75%. ويتضح من البيانات أن القطاعات التي تكون فيها الغلبة في طلبات البراءات للمقيمين تختلف عن القطاعات التي يهيمنون فيها على طلبات نماذج المنفعة. وبعبارة أخرى، تختلف نسبة شكل الحماية من قطاع لآخر. فلقطاع الكيمياء، على سبيل المثال، حصة مناسبة في طلبات براءات الاختراع - تبلغ 30% - ولكنه لا يمثل سوى 7% في طلبات نماذج المنفعة. وبشكل فردي، كانت القطاعات الخمسة الأكثر أهمية هي "الأثاث والألعاب" و"المعالجة" و"السلع الاستهلاكية الأخرى" و"الهندسة المدنية" و"النقل". وبالنظر إلى طلبات نماذج المنفعة حسب القطاعات الاقتصادية يتضح أن القطاعات ذات الحصة الأكبر كانت هي "إنتاج الآلات والمعدات" و"المنتجات المعدنية" و"منتجات المطاط واللدائن". وفي الفترة من عام 2000 إلى عام 2011، منحت البرازيل 4 007 نماذج منفعة، منها 3 799 للمقيمين و208 لغير المقيمين.

ويُوضَّح التقرير أيضاً أن إجمالي عدد طلبات التصميم الصناعية المُودعة في البرازيل بين عامي 2000 و2011 زاد بنسبة 89%، من 3 610 إلى 6 835 تقريباً. والطلبات المُودعة في عام 2011 البالغ عددها 6 835 طلباً كانت تتألف من 4 364 طلباً من المقيمين و2 471 طلباً من غير المقيمين. وشهد عدد طلبات غير المقيمين في عام 2011 زيادةً كبيرةً مقارنةً بعام 2000،

فقد تضاعف ثلاث مرات تقريباً (175%)، في حين أن طلبات المقيمين زادت أيضاً ولكن بنسبة أقل نسبياً (62%). ومن ثم زادت حصة المُودعين غير المقيمين في مجموع طلبات التصاميم الصناعية خلال هذه الفترة. وكانت الطلبات في عام 2000 تتألف من 25% من غير المقيمين و75% من المقيمين، ولكن ارتفعت هذه النسبة في عام 2011 إلى 36% و64% على التوالي. وكان المقيمون في الولايات المتحدة يشكلون أكبر نمو في طلبات غير المقيمين (27%)، ولكن هذا النمو خسر أهميته النسبية. وكانت اليابان تمثل 19% من الزيادة في إجمالي طلبات غير المقيمين، وقدمت اليابان زيادةً كبيرةً بلغت 574%. وفي حالة طلبات المقيمين، كانت ولاية ساو باولو تملك أكبر حصة من بين جميع الولايات البرازيلية خلال هذه الفترة، ولكنها شهدت تراجعاً بسيطاً: من 1 344 طلباً في عام 2000 (49.7%) إلى 2 129 طلباً في عام 2011 (48.8%). وحدث الشيء نفسه مع الطلبات المُودعة من ولاية ريو غراندي دو سول، حيث زادت الطلبات من 355 طلباً في عام 2000 (13.1%) إلى 547 طلباً في عام 2011 (12.5%)، ومع الطلبات المُودعة من ولاية بارانا، حيث زادت الطلبات من 303 طلبات في عام 2000 (11.2%) إلى 427 طلباً في عام 2011 (9.8%). وبلغت نسبة الطلبات المُودعة من المنطقة الشمالية الشرقية 5% فقط من إجمالي طلبات المقيمين، بينما بلغت نسبة المنطقة الشمالية والمنطقة الوسطى الغربية 1% لكل منهما. وفي عام 2000، بلغ عدد الطلبات المُودعة من الأفراد 2 479 طلباً (68.8% من إجمالي الطلبات)، بينما في عام 2011 أودع الأفراد 5 176 طلب تصميص صناعي (75.7%). وفيما يتعلق بالشركات المقيمة دون غيرها، كان أكبر قطاع هو "صناعة الجلود والمنتجات ذات الصلة"، فقد بلغت نسبته 23.1% في عام 2011 (مقارنةً بـ 10.3% في عام 2006). وتلاه قطاع "تصنيع المعدات الكهربائية" (8.9%)، و"صناعة السيارات والمركبات المقطورة والنصف مقطورة" (8.8%)، و"صناعة المطاط والمنتجات البلاستيكية" (8.2%). ومن الجدير بالملاحظة أن قطاع "تصنيع المنتجات المعدنية المختلفة، باستثناء الآلات والمعدات"، الذي كان يمثل 9.3% من الطلبات المُقدّمة من شركات مقيمة في عام 2006، فقد أهميته (النسبية المطلقة). وارتفع عدد تسجيلات المقيمين من 1 934 تسجيلاً في عام 2000 إلى 3 348 تسجيلاً في عام 2011، في حين أن تسجيلات غير المقيمين زادت من 840 تسجيلاً في عام 2000 إلى 1 298 تسجيلاً في عام 2011. وهذا يعني أن حصة المقيمين في إجمالي التسجيلات الممنوحة تراجعت بنسبة 70% تقريباً كل عام رغم أكبر زيادة لها من حيث القيمة المطلقة.

وفي حالة العلامات التجارية، زادت الطلبات بنحو 40% بين عامي 2000 و2012، من 108 231 إلى 151 711. وفيما يتعلق بطبيعة العلامات التجارية، كانت علامات المنتجات والخدمات تمثل معظم الطلبات، مع توزيع متوازن بينهما. ولكن كانت الغلبة لطلبات العلامات التجارية للمنتجات حتى عام 2006، عندما بدأت طلبات العلامات التجارية للخدمات تمثل معظم طلبات العلامات التجارية. وفيما يخص النوع، فإن معظم الطلبات تخص علامات تجارية مجمعة أو إشارات تجمع بين كلمات وعناصر تصويرية. ومعظم المُودعين - 83% منهم - من المقيمين الذين نحو 40% منهم من الشركات الصغيرة أو المتناهية الصغر. وخلال هذه الفترة، بلغت نسبة غير المقيمين 18% فقط من إيداعات العلامات التجارية، مع انخفاض بين عامي 2001 و2004 واتجاه نحو الارتفاع بدءاً من عام 2005 فصاعداً. وينتمي المودعون غير المقيمين ذوي التمثيل الأكبر إلى البلدان التالية: الولايات المتحدة (5%)، وألمانيا (2%)، وفرنسا وسويسرا (1% لكل منهما). وفيما يتعلق بالمودعين المقيمين، بين عامي 2000 و2012، كانت ولايات ساو باولو، وميناس جيرايس، وريو دي جانيرو تمثل 60% من الطلبات؛ وكانت ولايات بارانا، وريو غراندي دو سول، وسانتا كاتارينا تمثل 20% من الطلبات. وفيما يخص النشاط الرئيسي لمُدعي الطلبات، كانت نسبة قطاعات الخدمات المالية والعقارات، وإدارة الأعمال، والإعلانات تبلغ، في المتوسط، نحو 21% من الطلبات في الفترة نفسها، في حين أن قطاعات التعليم والتدريب والترفيه كانت تمثل 16%. وازداد منح العلامات التجارية في الفترة المذكورة، من 16.300 سنوياً في المتوسط خلال الفترة 2000-2005 إلى 60.900 خلال الفترة 2008-2012.

وفيما يتعلق بالعقود التكنولوجية، زاد إجمالي عدد العقود الجديدة المُسجّلة في المعهد الوطني للملكية الصناعية بنسبة 2% بين عامي 2000 و2012، من 1 212 إلى 1 238. وكانت عقود تقديم خدمات المساعدة التقنية تمثل الجزء الأكبر من هذا العدد الإجمالي، رغم أن نسبتها قد انخفضت خلال هذه الفترة (من 74% في عام 2000 إلى 65% في عام 2012). وربما يُعزى

ارتفاع نسبة الخدمات في العقود المسجلة في المعهد إلى أهمية قطاع الآلات والمعدات في تحديث الصناعة. ومن بين الأنواع أخرى من العقود، زادت عقود ترخيص العلامات التجارية وعقود الامتياز خلال هذه الفترة، من 12% من إجمالي التسجيلات في عام 2000 إلى 22% في عام 2012، في حين أن عقود توريد التكنولوجيا ("اتفاقات الدراية العملية") وعقود ترخيص براءات الاختراع والتصاميم الصناعية والعقود التي لها أكثر من شكل واحد ظلت نسبتها مستقرة، نحو 15%. وبين عامي 2001 و2005، كانت قيمة العقود كنسبة مئوية من إجمالي المدفوعات الخارجية صغيرة جداً، فكانت تتراوح بين 1 و3%، وفقاً لحسابات البنك المركزي في البرازيل. ولكن تغير نمط هذه المصروفات في عام 2006، فبلغ ما يقرب من 50% من المجموع في تلك السنة، أو 716.5 مليون دولار أمريكي. وفي عام 2012، بلغت مدفوعات العقود 44% من إجمالي المدفوعات، أو 1.37 مليار دولار أمريكي. وتغير نمط المدفوعات المتعلقة بالإتاوات وتقديم المساعدة التقنية في عام 2006 وزيادة هذه الإيرادات في الفترة من 2006 إلى 2012 يُعزى في المقام الأول إلى الجهود التي بذلتها الشركات البرازيلية للاندماج في الاقتصاد العالمي، بإعاز من السياسة الصناعية البرازيلية. ويجدر في هذا السياق تسليط الضوء على برامج التمويل التي تُقدّمها البنك الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (BNDES) منذ عام 2005.

ولا تزال طلبات البيانات الجغرافية في مراحلها الأولى في البرازيل، رغم ازدياد اهتمام المواطنين بهذه النوع من الحماية. وبين عامي 2000 و2012، كان هناك 67 طلباً، أغلبها مُقدّم من المقيمين (49)، منها 10 طلبات من ولاية ميناس جيرايس و9 طلبات من ولاية ريو غراندي دو سول، وهما الولايتان الأكثر تمثيلاً. وفيما يتعلق بنوع الطلبات، فإن معظمها طلبات لبيان المنشأ (40)، وفيما يتعلق بطبيعتها، فإن أغلبها يرتبط بمنتجات (63). ومُنح 39 طلباً خلال هذه الفترة. وكانت هناك زيادة في التسجيلات في عام 2012 حين مُنح 21 تسجيلاً، مقارنةً بمنح 18 تسجيلاً بين عامي 2000 و2011.

وأخيراً، تكاد تكون طلبات البرمجيات قد تضاغت بين عامي 2000 و2011، من 663 إلى 1 279 طلباً. والطلبات ذات المودع الواحد تفوق بنسبة 10% فقط الطلبات التي اشترك في إيداعها أكثر من مودع. ففي عام 2011 على سبيل المثال، كان للطلبات البالغ عددها 1 279 قرابة 1400 مودع، وكان نحو 60% من المودعين كيانات قانونية. ومُنح البرمجيات غير مُلزمين بالتسجيل في المعهد الوطني للملكية الصناعية من أجل التمتع بالحماية الممنوحة بموجب القانون البرازيلي.

[نهاية المرفق والوثيقة]